

أ. مالكي محمد  
جامعة بشار

د. بظاهر بختة  
جامعة مستغانم

الملتقى الوطني الثالث حول  
التنمية المستدامة وإسهامها في تعزيز التماسك  
والنمو الاقتصادي  
يومي 25 و 26 فيفري 2019

عنوان المداخلة: "أثار الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر".  
المحور الثاني: التمسك الاجتماعي كهدف أساسي للتنمية المستدامة.

ملخص

تهدف دراستنا إلى تركيز على أثار الاقتصاد غير رسمي على بعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، فالإقتصاد غير الرسمي يعتبر ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، تعاني منها ودرجات متفاوتة، كل أنواع الاقتصاديات في العالم. ولسنوات عديدة بدأت من ثلاثينات القرن العشرين ساد الاعتقاد أنه من خلال إيجاد التوليفة المناسبة بين السياسات والموارد سوف تتحول اقتصاديات البلدان المتخلفة إلى اقتصاديات حديثة وديناميكية وفي إطار هذه العملية سيختفي الاقتصاد غير الرسمي الذي يميز الاقتصاديات المتخلفة، مادام الاقتصاد الرسمي ينمو ويستوعب عمالة أكثر لكن خلافا للتوقعات لم تتمكن العديد من البلدان من تطوير اقتصاد قادر على توفير فرص عمل كافية لسكانها الذين ينمون بسرعة. وبالتالي تحقيق أبعاد التنمية المستدامة خاصة البعد الاجتماعي فيها.  
**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد غير الرسمي، البعد الاجتماعي، الصحة، التنمية المستدامة.

**Abstract**

Our study aims to focus on the effects of the informal economy on the social dimension of sustainable development. The informal economy is an economic, social and political phenomenon, suffering to varying degrees, all kinds of economies in the world. For many years beginning in the 1930s, it was believed that by finding the right combination of policies and resources, the economies of underdeveloped countries would become modern and dynamic economies. In this process, the informal economy that characterizes backward economies will disappear as long as the formal economy grows and absorbs more employment, Many countries have not been able to develop an economy capable of providing adequate employment opportunities for their rapidly growing populations. Thus achieving the dimensions of sustainable development, especially the social dimension.

**Keywords:** informal economy, social dimension, health, sustainable development.

## مقدمة

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الاقتصاديين، هذه الظاهرة وإن اختلفت تسميتها الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الباطني، قطاع غير رسمي، السوق السوداء، الاقتصاد المخفي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير المنتج... إلخ. شكلت اتجاها هاما في الدراسات الحالية التي تقوم بها المنظمات العالمية في مجال التنمية المستدامة، كمنظمة التعاون الاقتصادي والبنك العالمي، حيث تعرضت هذه الأخيرة إلى البحث عن أسباب انتشار هذه الظاهرة، درجة خطورتها وكيفية معالجتها.

وضمن متطلبات دمج استراتيجيات التنمية المستدامة ضمن الخطط التنموية للاقتصاد، وباعتبار إستراتيجية تحسين الأسواق وبناء المؤسسات واحدة من عناصر بناء إستراتيجية التنمية المستدامة. فهذا يستدعي الإلمام بجميع أرقام الاقتصاد، هذا الأخير الذي تتأثر حقيقة أرقامه في ظل تطور حجم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي. ما يؤثر على مسار الخطط وبرامج وسياسات التنمية خصوصا مع ما يفرضه وضع الخطط التنموية من توافر بيانات اقتصادية، اجتماعية، بيئية شاملة صحيحة كي تبنى هذه على قاعدة صلبة يتحقق على إثرها تحقي الأهداف التنموية الشاملة في إطار بيئة قانونية وسياسية مُمكنة تعكس توفر المؤسسات القوية اللازمة لتنفيذ الخطط التنموية. ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية: "فيما تتمثل آثار الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؟

### الأسئلة الفرعية

- ماهي أساسيات الاقتصاد غير الرسمي؟
- ماهي المقومات المميزة للتنمية المستدامة؟
- ماهي آثار الاقتصاد غير الرسمي على أبعاد التنمية المستدامة؟

### الفرضيات

- يقوم الاقتصاد غير الرسمي على مشاركة غير مكلفة في نجاح الأعمال.
  - الاقتصاد غير الرسمي له مساهمة فعالية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- المنهج المستخدم:** استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي ساعدنا جدا في مثل هذه الدراسات، لكونه يقوم بجمع المعلومات وتحليلها ومن ثم مساعدته في إعطاء النتائج المتوصل إليها من البحث.
- هيكل الدراسة:** قسمنا دراستنا إلى ثلاث مباحث، حيث ركزنا في المحور الأول على أساسيات حول الاقتصاد الرسمي، أما في المحور الثاني ركزنا على مقومات التنمية المستدامة، أما في المحور الثالث ركزنا على آثار الاقتصاد غير الرسمي على أبعاد التنمية المستدامة.

## المحور الأول: أساسيات حول الاقتصاد غير الرسمي

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من أهم المواضيع التي تحمل الكثير من الجدل في وقتنا الحالي، هذه الظاهرة التي اختلفت تسمياتها وتعريفها وعلى الرغم من تزايد انتشارها في مختلف اقتصاديات بلدان العالم، إلا أن دراسة مختلف جوانبها لا تزال إلى حد الآن في مرحلتها الأولى.

### أولاً: أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي

يمكن ذكر أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- تلعب الدولة دورا كبيرا في تنامي هذا الاقتصاد وذلك لعدم قدرتها على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان الشغل بالنظر إلى النمو المتزايد للمجتمع؛
- العولمة و أثرها على نوعية الأنشطة الممارسة، بالإضافة إلى نوعية التعاملات الاقتصادية خاصة في مجالات التبادل والاستثمارات ومدى قدرة المؤسسات على الصمود اتجاه هذه العولمة، إذ نجد أن هناك مؤسسات ومن أجل مواكبة المنافسة الدولية تلجأ إلى البحث عن اليد العاملة الرخيصة من البلدان النامية ويتم بعد ذلك توظيفها بطرق غير قانونية واستغلالها لأقصى درجة ممكنة؛
- عدم قدرة أصحاب الأجور الضعيفة الذين يعملون في القطاع الرسمي على تلبية حاجاتهم، مما يدفع بهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل الحصول على أجور إضافية؛
- النمو الديمغرافي المتزايد؛
- الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الهيكلي، الخصوصية والأزمات الاقتصادية يتجلى ذلك خاصة في حالات غلق المؤسسات العمومية وما ينتج عنها من تصريح العمال،... الخ؛
- عدم قدرة الدولة على إجبار كل الأفراد لاحترام قوانينها؛
- تراجع الدولة على أداء مهامها وانتشار البيروقراطية والرشوة، بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين بصرامة... الخ ، كل هذا يشجع الأفراد للدخول إلى مثل هذا النوع؛
- تعلم المرأة أصبح يساهم بدوره في زيادة حدة البطالة، وبالتالي تنامي الاقتصاد غير الرسمي، إذ أصبحت تتقلد اليوم مناصب كانت في السابق حكرا على الرجال فقط؛
- تطور قطاع السياحة و الحرف التقليدية مما أدى إلى ظهور أنشطة يمكن احتزافها لا رسميا؛

<sup>1</sup>.قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص38-39.

- هيكل النمو الاقتصادي: ففي بعض البلدان يكون النمو الاقتصادي جد ضعيف، أو يوجد هناك نمواً لكن لا يرافقه خلق لمناصب شغل جديدة هذا ما يخلق اختلالاً في إمكانية تشغيل البطالين، مما يدفعهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل تلبية حاجاتهم.

#### ثانياً: الاقتصاد غير الرسمي والهيئات المحلية والدولية

- الاقتصاد غير الرسمي من وجهة نظر المكتب الدولي للشغل، والمنظمة العالمية للشغل: تعتبر الهيئات أن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة عالمية يختلف مفهومه من بلد لآخر، يوفر مناصب عمل غير مصرح بها، وعادة ما كون غير محمية من طرف القانون.

كما يعرفه المكتب الدولي للشغل: "بانه ظاهرة مرتبطة بكل الأنشطة الاقتصادية والتي قد تكون فردية أو مرتبطة بوحدة اقتصادية، وهي لا تدخل في إطار قانوني.

- الاقتصاد غير الرسمي من وجهة نظر منظمة التعاون الدولي: وتطلق عليه المنظمة اسم الاقتصاد

غير المنظور، ويعبر الاقتصاد غير المنظور، حسب المنظمة، عن الأنشطة الاقتصادية التي من المفروض أن تكون محسوبة في الناتج الداخلي الخام لكنها في الواقع لا تظهر في الحسابات الوطنية.

- الاقتصاد غير الرسمي من وجهة نظر صندوق النقد الدولي: يعرف كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والاقتصاد غير الرسمي بانه: "عبارة عن تبادل سلع وخدمات التي لا تعتبر مسجلة في الحسابات الرسمية، فالاقتصاد غير الرسمي يلفت في معظم الأحيان من الضرائب، وعادة ما تمارس أنشطته في الأسواق السوداء.

- الاقتصاد الرسمي من وجهة نظر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: ويعرف المجلس الوطني

الاقتصادي والاجتماعي، الاقتصاد غير الرسمي بانه مجموعة المنتوجات وتبادل السلع والخدمات التي تنهرب كلياً أو جزئياً من القوانين والقواعد التجارية والجبائية والاجتماعية والتي لا تخضع على التسجيل الإحصائي والمحاسبي بصفة كلية أو جزئية.<sup>2</sup>

<sup>2</sup>. بن موسى كمال، براغ محمد، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه وأثاره، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية،

### ثالثا: جذور الاقتصاد غير الرسمي وتطوره في الجزائر

لتوضيح ذلك يتم التطرق إلى المراحل الآتية:<sup>3</sup>

- **المرحلة الأولى من 1962 إلى 1979:** لقد اتبعت الجزائر خلال هذه المرحلة النظام الاشتراكي في تسيير شؤون الاقتصاد، والذي كان قائما على التخطيط المركزي من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الحكومة لبناء الاقتصاد، وبدأت تظهر ملامح الاقتصاد غير الرسمي من خلال النتائج التي صاحبت تطبيق هذه المخططات.

- **المرحلة الثانية من 1980 إلى 1989:** تعرف هذه المرحلة الاقتصاد اللامركزي، ولقد تم تنفيذ مخططين تنمويين.

المخطط الخماسي الأول والذي تأثرت في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسة المنتهجة، حيث أدت إلى عدم قدرة الدولة على تمويل المؤسسات وفشل هذه المؤسسات في أداء مهامها وانخفاض في إنتاجيتها وظهور الاقتصاد غير الرسمي عن طريق ظهور السوق السوداء التي توفر المواد الأساسية والمنتجات الأخرى، وسوق السوداء.

- **المرحلة الثالثة من 1990 إلى 1997:** إن الأوضاع في هذه المرحلة هي نتيجة للأزمة البترولية سنة 1986، ومانتج عنها من اختلالات اجتماعية واقتصادية أثبتت هشاشة الاقتصاد الجزائري، وفشل السياسات المتبعة في تسيير الاقتصاد وتطور الاقتصاد غير الرسمي بعد تطبيق برامج الإصلاح.

- **المرحلة الرابعة ما بعد 1998:** تم تطبيق برامج الإصلاح الجديد التي تبنتها الحكومة كأداة لتحسين وضعية الاقتصاد من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، بهدف تحسين صورة الاقتصاد

الجزائري داخليا وخارجيا، ومن خلال هذه البرامج وبعد الارتقاعات التي عرفها سعر البترول مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية، الأمر الذي حفز الدولة على تخصيص مبالغ كبيرة للنهوض بالاقتصاد، ورافق تطبيق هذه البرامج مجموعة من العوامل أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي لجأ الحكومة إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية، ونتج عن ذلك ظهور أنشطة التهريب عبر الحدود كشكل من أشكال التهريب عن دفع الضرائب نظرا لزيادة أعبائها.

<sup>3</sup>. فاطمة الوالي، مصطفى بن شلاط، طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال

## المحور الثاني: المقومات المميزة للتنمية المستدامة

جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع وشامل للمفاهيم السابقة للتنمية، فهذا النمط الجديد للتنمية حظي باهتمام كبير في أوساط الاقتصاديين والسياسيين وكل من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، كونه يسعى إلى تحقيق توازن في النمو الاقتصادي، الرفاهية الاجتماعية، المحافظة على التوازن البيئي، والاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية، وهذا من أجل إشباع حاجيات ومتطلبات الأجيال الحالية دون المراهنة أو المساومة على حاجات الأجيال المستقبلية.

### أولاً: أهداف التنمية المستدامة

اشتملت هذه الأهداف على مايلي:<sup>4</sup>

- **زيادة الدخل الوطني:** تعد زيادة الدخل الوطني الهدف المهم للتنمية المستدامة إذ إن هذا الدافع هو الذي يدفع الدول إلى إحداث تنمية مستدامة والذي يقضي زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة إلا إن زيادة الدخل تتوقف على إمكانيات الدولة فكلما توفرت رؤوس الأموال و الكفاءات الكبيرة كلما أمكنت تحقيق نسبة أعلى لزيادة في الدخل القومي؛
- **تحسين المستوى المعيشي:** وهو من بين الأهداف التي تسعى إليها التنمية المستدامة من أجل تحقيقها كما إن الدخل الوطني لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من الصعب تحقيق زيادة في المستوى نصيب الفرد من الدخل؛
- **تقليص الفجوة بين توزيع الدخل والثروات:** يعد تقليص التفاوت في الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها ويندرج ذلك ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية المستدامة؛
- **ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:** تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية الحياة ولكن ليس على حساب البيئة وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استخدامها إلا عن طريق الاستخدام العقلاني والرشيد لها، إذ يجب أن لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجدها الطبيعة فضلاً عن البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة ولا تخلف نفايات تعجز البيئة عن امتصاص مخلفاتها؛

<sup>4</sup>. هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، ط1، دار الأيام، الأردن، 2016،

- تحسين القدرات الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية: إدارة واعية ورشيدة لتحقيق حياة أفضل كافة فئات المجتمع.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

أبعاد التنمية المستدامة ثلاثة<sup>5</sup>:

- البعد الاقتصادي: ويستند هذا البعد الذي يقتضي زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، ويندرج تحت هذا البعد:

- إيقاف تبيد الموارد الطبيعية؛

- تقليص تبعية البلدان النامية؛

- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته؛

- المساواة في توزيع الموارد.

- البعد الإنساني الاجتماعي: ويتناول هذا العنصر العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية

وتحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية

واحترام حقوق الإنسان. وعناصر كالتالي:

- تثبيت النمو السكاني؛

- أهمية توزيع السكان؛

- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية؛

- الاهتمام بدور المرأة.

- البعد البيئي: ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية و البيولوجية مثل الاستخدام للأراضي الزراعية

والموارد المائية، التنوع البيولوجي، المناخ في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية

المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

- قاعدة المخرجات: وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدي قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو

تضرر بقدرات على الاستيعاب مستقبلا؛

- قاعدة المدخلات: مصادر متجددة مثل التربة و المياه والهواء، مصادر غير متجددة مثل

المحرقات.

<sup>5</sup>. ملك حسين حوامدة، مرجع سبق ذكره، ص263-265.

- **البعد التقني والإداري:** هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكثر تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدرا من الطاقة والموارد و أن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد من الغازات والملوثات واستخدام معايير معنية تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.

### ثالثا: التحديات المفروضة على التنمية المستدامة

يمكن تلخيص التحديات التي تواجه التنمية المستدامة والتي ظهرت خلال المؤتمر فيمايلي<sup>6</sup>:

- **مكافحة الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية:** يعد الفقر أهم الهواجس التي تثقل كاهل السياسات التنموية في العالم، مع بروز التأثير المتزايد للعولمة خلال السنوات الماضية، ذلك أن الفجوة بين الفقراء والأغنياء أخذت في الاتساع ولمواجهة الفقر لابد من إيجاد سبل التغيير جوهرية في السياسات الاقتصادية والتجارية في العالم خاصة في النظام الرأسمالي. ولابد من تركيز المساعدات التنموية في المناطق الريفية الفقيرة في الدول النامية، كما يجب أن تساهم هذه المساعدات في تعليم الناس وتدريبهم حول كيفية الاعتماد على أنفسهم، ورفع قدراتهم وكفاءاتهم بشكل مستدام.

- **حماية المناخ العالمي من تأثير سياسات الطاقة والنقل:** يواجه العالم حاليا وخلال المستقبل تحديا بيئيا ضخما، يتمثل في التغيير المناخي الناجم عن زيادة معدل درجات الحرارة في العالم، الناتج عن الاستخدام المكثف للوقود الحجري والنفط وانبعاث الكربون الذي يهدد بحدوث كوارث بيئية كبيرة، تجلت من خلال العديد من التغييرات المناخية الجارفة، خاصة الفيضانات التي اجتاحت عدة مناطق من العالم.

- **تكييف مسار العولمة الملائمة للبيئة و العدالة الاجتماعية:** أصبحت العولمة هي الرافد الأساسي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العالم في بداية القرن الواحد والعشرين، تؤثر مباشرة على حياة سكان العالم، ولابد من أن يتم تعديل مسار العولمة الاقتصادية خاصة، لتصبح أكثر احتراماً ومحافظة على البيئة والتركيبية الاجتماعية للدول النامية.

- **استدامة الزراعة وتوفير الغذاء:** إن مشكلة الجوع والأمن الغذائي تعتبر من أهم مشاكل التنمية في العالم، خاصة مع فشل سياسة توفير عدالة التوزيع للكميات المتوفرة من الطعام التي تنتج في مختلف دول العام، و التي تقي بحاجيات ضعف سكان العالم من الغذاء، لكن سوء توزيع هذا الإنتاج جعل عدد الجياع في العالم يزداد، وفي المقابل عدد الأغنياء يزداد في الدول الصناعية.

<sup>6</sup>. محمد غربي، التكامل العربي بين الدوافع التنموية المستدامة وضغوط العولمة، دار ابن النديم، الجزائر، 2014، ص163-167.

- **المحافظة على التنوع والمواد:** لقد استطاع التنوع الحيوي وحماية الطبيعة أن يحرك مسيرة الوعي البيئي في منتصف القرن الماضي، وأصبحت قضية حماية هذا التنوع والمحافظة على الكائنات الحية من الانقراض، من أهم القضايا البيئية التي تشكل محور الاهتمامات الاقتصادية والتنموية.

### المحور الثالث: الاقتصاد غير الرسمي وأثاره على أبعاد التنمية المستدامة

إن حقيقة الاقتصاد غير الرسمي هو حقيقة واقعة في كل العالم، بحيث لا يوجد اقتصاد وطني يخلو في أي دولة من وجود دائرة من النشاطات الاقتصادية السوداء. فهذه الظاهرة تعتبر من المواضيع الاقتصادية المعقدة والتي تحمل الكثير من الجدل باعتبار أن دائرة أنشطتها لا تتفصل عن أنشطة الاقتصاد الرسمي.

### أولاً: المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة

تتشكل هذه مؤشرات من:<sup>7</sup>

- **المساواة الاجتماعية:** تعتبر أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، وتتعلق بنوعية الحياة و المشاركة العامة والحصول على فرص الحياة والمساواة في توزيع الموارد و الحصول على العمل و الخدمات العامة، وعدالة الفرص ما بين الأجيال وتمكين الأقليات العرقية و الدينية من الوصول إلى الموارد المالية و الطبيعية؛

- **الصحة العامة:** ترتبط الصحة بالتنمية المستدامة، ذلك أن الحصول على مياه الشرب النظيفة والغذاء الصحي و الرعاية الصحية المناسبة تعد من أهم مبادئ التنمية المستدامة، أما الفقر وتزايد التهميش السكاني و تلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة، يؤدي إلى تدهور الصحة العامة وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة؛

- **التعليم:** التعليم هو عملية مستمرة وبالتالي هو من متطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم التركيز على التعليم في مختلف أطواره، فهو من أهم الموارد التي يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة؛

- **السكن:** يعتبر أمر توفير السكن والمأوى المناسب من أهم احتياجات التنمية المستدامة، إلا أن العديد من الدول والكثير من الفئات الاجتماعية، تبقى تعاني من حرمان السكان من أن تجد المأوى المناسب

<sup>7</sup>. محمد غربي، مرجع سبق ذكره، ص 149-151.

الذي يتوفر على الشروط الحياة، وخاصة في المدن الكبيرة التي تتأثر بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقير والبطالة وسوء التخطيط العمراني؛

- **الأمن:** يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من المخلفات والجرائم، فلا بد من توفر العدالة والسلام الاجتماعي وكذا الديمقراطية، في ظل وجود نظام متطور وعادل يحمي المواطنين من مختلف الاعتداءات، وفي نفس الوقت يحترم حقوق الأفراد، ولا يوجد ما يحول بين الأمن والديمقراطية.

#### ثانيا: آثار الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

تتعدد الآثار التي يحدثها الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وتتجلى صور هذا التأثير من ناحية الضمان الاجتماعي، وظروف الصحة والسلامة المنعدمة في الاقتصاد غير الرسمي، كما يشمل هذا الجزء على الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة والتي ترتبط إلى حد كبير حسب الباحثة بالاقتصاد غير الرسمي. وتتمثل هذه الآثار فيمايلي:<sup>8</sup>

#### - الضمان الاجتماعي

يعتبر الضمان الاجتماعي حق أساسي للإنسان وأداة أساسية لتحقيق التماسك والاندماج الاجتماعيين وينص الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948 "أن لكل فرد، كعضو في المجتمع، الحق في التأمين الاجتماعي، وتنص الفقرة 25 منه أن لكل الفرد الحق في الحصول على قدر من الحياة الملائمة التي تضمن له (ها) صحته (ها)، وعيشه (ها)".

كما يعد مكونا أساسيا للسياسة الاجتماعية، ويلعب دورا في منع ومكافحة الفقر من خلال تشجيع التضامن الوطني، وهو ضروري لمشاركة المواطنين في التنمية والضمان الاجتماعي ويعزز الإنتاجية من خلال توفير الرعاية الصحية وضمان الدخل والخدمات الاجتماعية، كما يعتبر أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛ وإذا كان تكلفة على المؤسسة فهو استثمار في الإنسان و داعم له.

#### - تأثير الاقتصاد غير الرسمي على تحسين الصحة

كما سبقت الإشارة إليه فإن النساء يمثلن نسبة كبيرة في الاقتصاد غير الرسمي وهذا ينعكس على صحتهن. ووفقا للتقديرات التي أعدت لعام 2005 تموت سنويا نصف مليون امرأة خلال الحمل أو الولادة

<sup>8</sup>. رشيدة حمودة، استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص 151، 157، 163.

وبلغ خطر الوفاة أعلاه في الإقليم الأفريقي، حي وقعت 900 وفاة من وفيات الأمومة لكل مولود حي؛ مقارنة بنحو 27 وفاة فقط في الإقليم الأوروبي. علماً بأن نصف جميع وفيات الأمومة قد وقعت في الإقليم الإفريقي، ووقع ثل آخر في إقليم جنوب شرق آسيا، في الفترة بين 1990 و 2005 لم يحقق أي إقليم من الأقاليم الهدف المتمثل في خفض وفيات الأمومة سنوياً بمقدار 5.5% وهو خفض ضروري لبلوغ هدف الألفية الخامس والغاية السادسة المتعلقة بتقليص نسبة وفيات الأمومة بمقدار ثلاثة أرباع، كما لوحظ أن الوضع في كل من إفريقيا والشرق المتوسط قد شهد ركوداً أو ربما تدهوراً علماً بأن وفيات الأمومة هي المؤشر الصحي الذي يظهر أوسع الفجوات بين الأغنياء والفقراء، سواءً فيما بين البلدان أو داخلها.

### - دور التعليم غير الرسمي في التنمية (التدريب الذاتي والتلمذة الصناعية

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي مصدراً لتنمية المهارات وموقراً للتدريب الذاتي والتلمذة الصناعية غير الرسمية فهو يعتبر الوسيلة الرئيسية لتوفير المهارات لمعظم الأفراد العاملين فيه الذين يكتسبون المهارات الضرورية من خلال التدريبات التقليدية. ويعتبر نظام التلمذة الصناعية التقليدية، الطريقة المفضلة لاكتساب المهارات لأي شخص لأنه "مدمج في العادات الشعائرية والمحلية"، حي يشمل الملاحظة والخبرة العملية داخل المجتمع المحلي الذي يستهدفه، وتعليم المهارات الفنية والسلوكية والتنظيمية غير المتوفرة في أنظمة التعليم الرسمي. ويتعين تنظيمه كمسألة ثقافية متكاملة مع التدريب التعليمي والمهني، وبالتالي فهو يتصدر الهدفين الأول والثاني من الأهداف الإنمائية.

### ثالثاً: الحلول المقترحة للحد أو التخفيف من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

ينفق معظم دراسي الاقتصاد غير الرسمي على أن السياسات الاقتصادية سوف تكون أكثر فعالية إذا ما تضائل حجم الاقتصاد غير الرسمي، ومن ثم فقد اقترحت عدة إجراءات للتعامل مع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في محاولة للقضاء عليه، أو التخفيف من حدة الآثار المترتبة على وجوده. ومن أجل ذلك علينا النظر إلى جذور هذه الظاهرة وأهم الأسباب الدافعة إلى بروزها ومحاولة إصلاحها أو التعديل فيها، وبناء على ما سبق دراسته يجب مراعاة الأتي:<sup>9</sup>

<sup>9</sup>. بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر-دراسة سوق الصرف الموازي، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، كلية

- إصلاح أو تعديل النظام الضريبي: أن التهرب الضريبي يلعب دورا أساسيا في نمو الاقتصاد غير الرسمي، بمعنى أن كلما زاد التهرب الضريبي زاد حجم الاقتصاد غير الرسمي والعكس صحيح، ولذلك يجب الحد منه أو تقليله بقدر المستطاع؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية وتخفيض حدة وكثافة اللوائح القانونية: وذلك بإعادة النظر في الإجراءات والأساليب المطبقة في مجال الاقتصاد الرسمي، وتصميمها لتصبح أكثر واقعية وموافقة للنظام الطبيعي وذلك بتبسيط الخطوات الإجرائية وتقليل المستندات المطلوبة للمراجعة الضريبية، خصوصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة ذات الإمكانيات المحاسبية المحدودة، وذلك يمكن أن يقضي على جانب كبير من الأعمال غير المشروعة؛
- تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي: بما يضمن تحسين مستوى الدخل، حيث أن الإنتاجية ترتفع بشكل دائم بينما الرواتب والأجور لا ترتفع بنفس المعدلات، حيث أن ضعف مداخيل العمال في القطاع الرسمي يدفعهم إلى العمل في مجالات بعيدة عن أعين الرقابة لكي يسدوا الفجوة بين الدخل والإنفاق؛
- إنشاء جمعيات تعاونية متخصصة دورها تقديم المساعدة والاستشارات في حل المشاكل التي يواجهها الناشطون في الاقتصاد غير الرسمي (كالباعة المتجولون، تجارة الحقيبة، ميكانيكيين...) لتدفعهم شيئا فشيئا للعمل في الاقتصاد الرسمي؛
- إن زيادة عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي مرتبط بعدم ملائمة هذه القوى العاملة مع متطلبات العمل، ولذلك من الضروري تأهيل وتدريب هذه اليد العاملة وتشجيع البحث العلمي والتكوين المهني اللذان يعتبران الدعامة الأساسية لنمو الاقتصاد ككل؛
- زيادة الغرامات على هؤلاء الذين يعملون في صورة خفية، وكذلك على هؤلاء الذين يقومون بتوظيفهم وكذلك زيادة أعداد مفتشي العمل، وإظهار درجة أكبر من التحكم والسيطرة على هذه الأشكال من العمالة الخفية؛
- وهكذا فإن معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تقتضي معرفة الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء وجود هذا الاقتصاد ومحاولة التغلب عليها، وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق تقليل الحوافز والإغراءات نحو الانضمام إلى هذا الاقتصاد، وزيادة درجة جاذبية الاقتصاد الرسمي، وهو ما يؤدي إلى تضيق حجم الاقتصاد غير الرسمي وحصره في أضيق نطاق ممكن.

## خلاصة

يلعب الاقتصاد غير الرسمي دورا هاما في تحسين ظروف معيشة كثير من الفئات الفقيرة، صحيح أنه لا يقدم حولا جذرية للخروج من الفقر والبطالة إلا أنه من دون أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، سبل توفير الحد الأدنى من العيش الكريم تصبح أكثر صعوبة لا وبل مستحيلة وينظر للاقتصاد غير الرسمي كمخزن للمبادرات القائم على المؤسسات المصغرة، وكديناميكية مستقلة لبناء القدرات والمهارات المتخصصة، لكن هذه القدرات غير مستغلة. ما استوجب إعطاء اهتمام بفئات هذا الاقتصاد والبحث عن سبل إدارته بالاهتمام بمعالجة الأسباب المؤدية له بدلا من الانشغال بالإنفاق على الآثار السلبية التي برزت بأشكال متعددة في هذا البحث والمترتبة عنه وتدعيم السبل المؤدية إلى تقوية آثاره الايجابية فانتشاره في كل المناطق دون التقيد بالمكان ومرونته العالية في التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دون التأثير بالأزمات ومساهمته في المعالجة الجزئية لمشكل البطالة جعلت من الاهتمام به شكل أكثر من مهم، وبناء عليه هدف البحث إلى إبراز مختلف آثار الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة وتسلط الضوء على استراتيجيات إدارته. ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- غياب تعريف موحد ومشارك للاقتصاد غير الرسمي والذي زاد المشكل تعقيدا منذ وصفه لأول مرة في تقرير لمنظمة العمل الدولية عن العمل؛
- تتعدد أسباب نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي لكن أهمها هو عبء الضرائب والضمان الاجتماعي وكثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة وتعقدها يفر التدخل الحكومي؛
- يوفر الاقتصاد غير الرسمي للتنمية القدرة الإنتاجية على الإبداع و يعتبر كمخزن للمبادرات القائم على المؤسسات المصغرة؛
- يعتبر النهوض بالاقتصاد غير الرسمي وسيلة بالغة الأهمية للتوسيع المستدام للخدمات الأساسية للحماية الاجتماعية.

## قائمة المراجع

### 1- الكتب

1. هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، ط1، دار الأيام، الأردن، 2016.
2. محمد غربي، التكامل العربي بين الدوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، دار ابن النديم، الجزائر، 2014.

## 2- أطروحات الدكتوراه وسائل ماجستير

3. قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب :  
المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.
4. رشيدة حمودة، استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011-2012.
5. بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر-دراسة سوق الصرف الموازي، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.

## 3- المجالات

6. بن موسى كمال، براغ محمد، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه وأثاره، المجلة الجزائرية للمعلومة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.
7. فاطمة الوالي، مصطفى بن شلاط، طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقير في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي بميلة، الجزائر.